

Distr.: General
1 June 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

الجزء الرفيع المستوى

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تعزيز الجهود

الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق

منها الشراكة العالمية من أجل التنمية

تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك عن
طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يوصل الفقر المدقع الانخفاض على نطاق عالمي. وبحلول عام ٢٠١٥، من المتوقع أن تشهد جميع المناطق الرئيسية عدا أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى انخفاضا في معدلات السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من نصف معدل عام ١٩٩٠. وأحرز أيضا تقدم عالمي في الأبعاد الأخرى للفقر، مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، فإن معدل التحسن غير كاف لتحقيق الأهداف في المجالات التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي غضون ذلك، فإن البيئة المادية مستمرة في تدهورها،

* E/2007/100 و Corr.1.



مع تزايد الدلائل على أن تغير المناخ قد بلغ "نقطة حرجة"، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة محتملة بالنسبة لفقراء العالم.

وخلال تحقيق النتائج المشار إليها أعلاه، دُعمت البلدان النامية بشراكة عالمية معززة. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية وعملية تخفيف عبء الديون على البلدان النامية، ولكن كانت التدفقات المالية الصافية سالبة. ولم ترتفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو، وفشل الوعد المرتبط بإمكانية إجراء مجموعة من المفاوضات التجارية ذات الاتجاه الإنمائي في أن يتحقق حتى الآن على أرض الواقع.

وساهمت السياسات والإجراءات الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية في تحقيق النتائج المرغوبة، ولكن ليس بعد على النطاق المرجو. ويتعين تركيز الاهتمام على تعزيز تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية والتعجيل بذلك. وتحتاج البلدان النامية إلى الإبقاء على الزخم بوضع وتنفيذ، كما دعت إلى ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، استراتيجيات إنمائية وطنية تعمل على التعجيل بإحراز تقدم. ويحتاج شركاء التنمية إلى كفالة أنهم يقومون بتنفيذ التزاماتهم لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة يمكن التنبؤ بها؛ وينبغي عليهم أيضا التعجيل بإحراز تقدم على طريق تحقيق نتائج مناسبة للتنمية في المفاوضات التجارية التي ستجري في إطار جولة الدوحة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٥٢-١ مقدمة - أولاً
		ألف - التقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتحديات الرئيسية التي تواجهه: تعزيز النمو الاقتصادي وخفض الفقر والجوع في البلدان النامية
٥	١٥-٥
١٠	٢١-١٦ مواجهة التفاوت - باء
١١	٢٦-٢٢ توليد فرص العمل والعمل الكريم للجميع - جيم
١٣	٢٨-٢٧ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - دال
١٤	٣٠-٢٩ تحسين مستوى التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة - هاء
١٤	٣٩-٣١ تحسين الصحة - واو
١٧	٤٢-٤٠ الأبعاد المتعددة للتنمية - زاي
١٧	٤٦-٤٣ تحقيق الاستدامة البيئية - حاء
١٩	٤٩-٤٧ تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد - طاء
٢٠	٥٢-٥٠ رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - ياء
٢١	٧٧-٥٣ تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية - ثانياً
٢١	٥٩-٥٤ المساعدة الإنمائية الرسمية - ألف
٢٥	٦٠ الديون الخارجية - باء
٢٦	٦١ صافي الموارد المحوَّلة - جيم
٢٦	٦٢ مصادر التمويل المبتكرة - دال
٢٧	٦٩-٦٣ التدفقات المالية الخاصة - هاء
٢٩	٧٢-٧٠ التجارة الدولية - واو
٣٠	٧٦-٧٣ العلم والتكنولوجيا - زاي
٣١	٧٧ صوت ومشاركة البلدان النامية في الإدارة العالمية - حاء
٣٢	٨١-٧٨ الاستنتاج - ثالثاً

أولا - مقدمة

١ - للفقر والجوع، وهو موضوع رئيسي في مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وأبعاد أخرى. وفي مقابل ذلك، ستتطلب الجهود للقضاء على الفقر والجوع إحراز تقدم في مجموعة من المجالات المترابطة، التي تشتمل على التكامل الاجتماعي، والعمالة والعمل الكريم، والاستدامة البيئية والقضايا الديمغرافية. وبذل الجهد اللازم على نطاق واسع للقضاء على الفقر في أبعاده المتعددة قد ورد النص عليه في خطة الأمم المتحدة للتنمية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، والنتائج الأخرى الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

٢ - ويتيح الاستعراض الوزاري السنوي الأول، والذي سيجري عملا بقراري الجمعية العامة ١/٦٠ و ١٦/٦١، الفرصة لجميع أصحاب المصلحة بتقييم التقدم المحرز في التنفيذ الإجمالي ودراسة النتائج التي تحققت في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية. وينبغي أن يتمثل الهدف في التأكد من أن الاتفاقات والالتزامات التي تشكل خطة التنمية قد تم الالتزام بها وما إذا كانت النتائج التي تحققت حتى الآن تتناسب مع التطلعات الواردة في نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة.

٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم هذا التقرير استعراضا واسع النطاق للتقدم المحرز. وفي حالات عديدة، من الصعب توفير مقياس عالمي لتنفيذ السياسات والتدابير المتفق عليها. ومع ذلك، جرى اعتماد عدد من الأهداف والغايات العملية، وأشهرها الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تقدم مقاييس لقياس بعض هذه النتائج. وغدت البيانات حاليا أكثر توافرا مما يجعل في الإمكان فحص التغيرات في الأداء الإنمائي والاحتمالات الإنمائية منذ أن اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي حين أن الاستعراض الوزاري الأول سيتبع نهجا عريضا، فإنه ينبغي للاستعراضات التالية أن تركز على جوانب منتقاة من خطة الأمم المتحدة للتنمية.

٤ - وينبغي النظر في هذا التقرير بالافتتان مع تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الجهود على جميع المستويات الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المضطرب الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة" (E/2007/68) وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧^(١) ومرفقه الإحصائي.

(١) منشور للأمم المتحدة، سيصدر فيما بعد.

ألف - التقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتحديات الرئيسية التي تواجهها: تعزيز النمو الاقتصادي وخفض الفقر والجوع في البلدان النامية

٥ - في معظم البلدان النامية، تعزز النمو الاقتصادي منذ عام ٢٠٠١، وهو شرط أساسي وإن لم يكن كافياً لخفض حدة الفقر، وبلغ في المتوسط أكثر من ٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (انظر الجدول ١). وخلال تلك الفترة، كان أكثر من ٩٨ في المائة من سكان العالم النامي يعيشون في بلدان تزايد فيها الدخل الفردي، وعاش الثلثان في بلدان تزايد فيها الدخل الفردي بأكثر من ٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، تعزز النمو في بلدان عديدة يقيم فيها معظم أفقر سكان العالم. وحققت الصين والهند نمواً مرتفعاً، ونمت أقل البلدان نمواً كمجموعة بمعدل أسرع من متوسط البلدان النامية الأخرى. ويتطلب النجاح في تحويل هذه التحسينات العالمية في النمو الاقتصادي إلى انخفاض ملموس في حدة الفقر وإقرار سياسات اقتصادية لصالح الفقراء، وكذلك اتخاذ تدابير لمعالجة أبعاد الفقر غير المتعلقة بالدخل، على جميع المستويات. وللاطلاع على السياسات الاقتصادية لصالح الفقراء، انظر التقرير ذي الصلة (E/2007/681).

الجدول ١

مؤشرات مختارة للتقدم المحرز في البلدان النامية، ٢٠٠٠-٢٠٠٦

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
							النمو الاقتصادي
٦,٩	٦,٥	٦,٩	٥,٢	٣,٩	٢,٧	٥,٦	نمو الناتج (النسبة المئوية سنوياً)
							الفقر (بالملايين)
..	..	٩٨٦	..	١٠٦٧	..	١٢٠	عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً (بالملايين)
..	..	١٨,٤	..	٢٠,٤	..	٢٢,٣	نسبة السكان (النسبة المئوية)
٥٠٣	٥١٥	٥٢٨	٥٤٥	٥٦٠	٥٦٨	٥٧٠	الفقراء العاملون (مقابل دولار واحد يومياً) (بالملايين)
							العمالة (بالملايين)
٨٧٨	٨٦٢	٨٤٧	٨٣٤	٨١٦	٨٠٠	٧٨٧	عمالة الإناث
١٣٩٤	١٣٧١	١٣٤٧	١٣٢٥	١٢٩٩	١٢٧٦	١٢٥٥	عمالة الذكور

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
التعليم (النسبة المئوية)						
..	..	٨٣,٧	٨١,٣	٧٩,٢	٧٩,٥	٧٨,٩
المعدل الإجمالي لالتحاق الإناث بالتعليم الابتدائي						
..	..	٨٧,٩	٨٥,٦	٨٥,٤	٨٥,٦	٨٥,٥
المعدل الإجمالي لالتحاق الذكور بالتعليم الابتدائي						

المصادر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.C.2)؛ البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٧ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)؛ قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية (انظر: <http://mdgs.un.org>).

(أ) ١٩٩٩.

٦ - وفي عام ٢٠٠٤، انخفض عدد السكان في البلدان النامية الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا إلى أقل من بليون، من ١,٢٥ بليون في عام ١٩٩٠، مما أدى إلى خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في تلك البلدان من ٣١,٦ في المائة إلى ١٨,٤ في المائة خلال نفس الفترة. وإجمالا، أظهرت الصين وأجزاء أخرى من شرق آسيا أنه في الإمكان خفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بصورة سريعة نسبيا (انظر الجدول ٢). وفي أماكن أخرى، تزايدت أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع بصفة عامة أو ظلت ثابتة تقريبا، ولكن معدل الفقر بدأ في الانخفاض. ومن المتوقع حاليا أن تبدأ جميع المناطق الرئيسية فيما عدا أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في بلوغ هدف خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ بمقدار النصف.

الجدول ٢

الفقر المدقع في البلدان النامية حسب المنطقة، ١٩٩٩-٢٠٠٤

نسبة السكان (النسبة المئوية)			العدد (بالملايين)			
٢٠٠٤	٢٠٠٢	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٢	١٩٩٩	
٩,١	١٢,٣	١٥,٥	١٦٩	٢٢٧	٢٢٧	شرق آسيا
٠,٩	١,٣	٣,٨	٤	٦	١٨	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
٨,٦	٩,١	٩,٧	٤٧	٤٨	٤٩	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١,٥	١,٧	٢,١	٤	٥	٦	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٣٢	٣٤,٧	٣٥,٨	٤٦٢	٤٨٥	٤٧٥	جنوب آسيا
٤١,١	٤٢,٦	٤٥,٨	٢٩٨	٢٩٦	٢٩٦	أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١٨,٤	٢٠,٤	٢٢,٣	٩٨٦	١٠٦٧	١١٢٠	المجموع

المصدر: البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي ٢٠٠٧ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

٧ - وفي معظم المناطق، تباطأ معدل نمو السكان، ولكن أدى استمرار النمو السكاني السريع إلى تفاقم مشكلة خفض حدة الفقر في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي المستقبل، سيكون هيكل أعمار السكان المتغير أثر أكبر على الفقر والجوع من نمو السكان. وستستمر أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مع ذلك في أن تشهد نمواً سريعاً للسكان في جميع الفئات العمرية وسيتمتعون عليها بمواجهة مجموعة أوسع نطاقاً من التحديات.

١ - مواجهة الفقر الريفي

٨ - في معظم البلدان النامية، يعيش معظم السكان الفقراء في المناطق الريفية ويستمدون سبل معيشتهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من الزراعة. ويتطلب خفض المعدلات الإجمالية للفقر والجوع بالضرورة العمل في المناطق الريفية. ويتناقص نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان نامية عديدة، كما تنخفض نسبة السكان الذين يستمدون جزءاً كبيراً من دخلهم من الزراعة، ولكن ليس بشكل متناسب. ويعتبر نمو القطاع الزراعي أساسياً لخفض الفقر الإجمالي.

٩ - وكان خفض حدة الفقر في البلدان النامية مرتبطاً بصورة وثيقة بالإنفاق الحكومي على التنمية الزراعية والريفية. وفي آسيا، اقترن التقدم السريع في خفض حدة الفقر والجوع بمعدلات مرتفعة ومتزايدة من الإنفاق الحكومي على الزراعة؛ وفي وسط أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تدهور المعدل المنخفض للنفقات العامة على الزراعة بصورة أكبر في التسعينيات من القرن الماضي، على الرغم من استمرار الاعتماد بصفة كبيرة على الزراعة. وحتى الآن، لا يعالج العديد من استراتيجيات خفض حدة الفقر والخطط الإنمائية الوطنية الفقر الريفي بصورة كافية، مما يسهم في استمرار تراجع الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية. وتعتمد زيادة الإنتاجية الزراعية والدخول الريفية بطريقة حاسمة على ضمان الري والبذور والأسمدة والخدمات الزراعية، والكهرباء والطرق الريفية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى موازنة النفقات على البنية الأساسية المادية مع النفقات على التعليم والصحة والمرافق الصحية. وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى خلق فرص العمل الريفي لاستيعاب أولئك الذين هجروا القطاع الريفي أو الذين ليس لديهم عمل دائم في هذا القطاع.

١٠ - وفي معظم البلدان التي توجد لديها أعداداً كبيرة من السكان الذين يعيشون في فقر، هناك حاجة إلى زيادة كل من الموارد العامة المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة والتنمية الريفية. وينبغي استهداف اتخاذ تدابير حتى تصل الموارد والأصول (بما في ذلك الحصول على الأراضي وتأمين حقوق الحيازة)، والخدمات، والمعارف والمعلومات إلى أفقر المواطنين. بما في ذلك النساء. وتعتبر إجراءات تحسين إنتاجية صغار الحائزين للأراضي الزراعية أساسية

ولكن يتعين استكمالها بتدابير لتشجيع تنمية القطاع غير الزراعي، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في تقديم تكنولوجيات محسنة إلى المزارعين بالاضطلاع بالتدريب على أفضل الممارسات، وإدخال محاصيل بديلة وإتاحة أفضل التكنولوجيات بأدنى سعر. وينبغي تنفيذ تلك الأنشطة بمشاركة كاملة من الفقراء أنفسهم.

٢ - التصدي للفقير الحضري

١١ - انضم معظم المهاجرين إلى المدن إلى صفوف الفقراء الحضريين ويساهمون في انتشار الأحياء الفقيرة واتساع نطاقها. ويقدر عدد السكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة ومستوطنات غير رسمية بـ ١,٤ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي بلدان نامية عديدة، تعتبر الأحوال الصحية وسوء التغذية في المناطق الحضرية مشابهاً أو أسوأ من تلك القائمة في المناطق الريفية، في حين تعتبر إساءة استعمال المخدرات، وتعاطي المشروبات الكحولية، والجريمة والتدهور البيئي من الآثار المترتبة عادة على التنقلات الجماعية للسكان إلى المناطق الحضرية.

١٢ - ونتج عن اقتران الالتزام السياسي بالسياسات الطويلة الأجل وتكريس نفقات عامة ضخمة إلى تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع تكونها في بعض البلدان وإلى إحراز تقدم جلي على طريق تحقيق هدف خفض العدد الإجمالي لسكان الأحياء الفقيرة بمائة مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠. وفي حالات أخرى، لا تدرك الحكومات عادة نطاق الفقر الحضري وتكوين الأحياء الفقيرة. ولا تعالج المسائل الحضرية عادة بواسطة الحكومة المركزية ولكنها تعالج بطريقة جزئية، بنهج قطاعية منفصلة لخفض الفقر، والصحة والتغذية، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم والتدريب بواسطة السلطات البلدية وسلطات المقاطعات والسلطات الإقليمية. وتحتاج الاستراتيجيات المتكاملة لخفض الفقر الحضري، بما في ذلك النهوض بالأحياء الفقيرة ومنع تكوينها، والحاجة إلى إدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة وفي استراتيجيات المساعدة العالمية والقطرية وأطر التنمية.

١٣ - وتتمثل إحدى خصائص تغير هيكل أعمار السكان في توقع زيادة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً بأكثر من الربع في جميع المناطق في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٥ (انظر الجدول ٣). ومع ذلك، فإنه من غير المحتمل أن يكون عدد كبير من أولئك الأفراد قد استعدوا لسنوات شيخوختهم، ولا تمتلك معظم البلدان النامية نظاماً عامة للمعاشات والتي يمكن أن تقدم دعماً مالياً كافياً كما أن معظم برامج الدعم الأخرى (على سبيل المثال الرعاية الصحية) تميل إلى التركيز على تحسين رفاهية الفقراء في سن العمل

وإتاحة الفرص لهم. ومن المحتمل لذلك أن تكون هناك مجموعة متنامية من المسنين الفقراء الذين عليهم الاعتماد على هياكل الدعم الأسري. ويمكن لذلك بدوره أن يسهم في إدامة انتقال الفقر عبر الأجيال. وينبغي للحكومات، عند وضع سياسات وبرامج مكافحة الفقر أن تولي اهتماما أكبر لزيادة عدد المسنين. وينبغي عليها أن تبحث في إمكانية إسهام هذه الفئة العمرية في تحقيق الأهداف الإنمائية والحاجة إلى الحماية الاجتماعية للفقراء في صفوفها على السواء. ويصادف عام ٢٠٠٧ أيضا الذكرى السنوية الخامسة لانعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيوخ والتي عقدت في مدريد في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بالمسائل المتعلقة بشيوخ السكان في جميع أنحاء العالم.

الجدول ٣

سكان البلدان النامية حسب الفئة العمرية والمنطقة، ٢٠٠٧ و ٢٠١٥
(بالملايين)

فوق ٦٥ سنة		١٥-٦٤ سنة		صفر-١٤ سنة		
٢٠١٥	٢٠٠٧	٢٠١٥	٢٠٠٧	٢٠١٥	٢٠٠٧	
١٠	٨	١١٧	١٠٢	٥١	٤٨	شمال أفريقيا
٣١	٢٥	٥٣٧	٤٣٤	٤٠٣	٣٤٨	أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٤٩	٣٧	٤١٤	٣٦٩	١٦٥	١٦٦	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٤٤	١١٣	١٠٥٩	١٠٠٨	٢٧٠	٢٩٠	شرق آسيا
٩٩	٧٨	١٢٠٠	١٠٢٥	٥٤٣	٥٣٥	جنوب آسيا
٤٠	٣٢	٤٢٦	٣٧٧	١٦٢	١٦٣	جنوب شرق آسيا
١١	٩	١٥٣	١٢٨	٧٢	٦٨	غرب آسيا
٠,٤	٠,٣	٧	٦	٤	٤	أوقيانوسيا

المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح ٢٠٠٦ (متاح على الموقع الإلكتروني: <http://esa.un.org/unpp>).

٣ - الحد من الجوع وسوء التغذية

١٤ - توقف في عام ١٩٩٠ على وجه التقريب التقدم الذي أحرز في السابق في الحد من الجوع وتحسين التغذية ولا يزال هناك ما يزيد على ٨٥٠ مليون شخص، يوجد ثلاثهم تقريبا في آسيا، حيث يعانون من حالة جوع مستعصية. ويعيش ثلاثة أرباع الجياع في مناطق ريفية، تشكل النساء نسبة ٦٠ في المائة منهم ونحو خمسهم دون الخامسة من العمر، الأمر الذي يؤكد ضرورة بذل الجهود لإيلاء اهتمام خاص بتلك الشرائح السكانية. وعدم تمكن العالم من توفير غذاء كاف لهذه النسبة الكبيرة من سكانه هو أمر لا يمكن قبوله بأية معايير في وقت يملك فيه سبل حل هذه المشكلة.

١٥ - وقد تنجم مشكلة الجوع، ولا سيما في حالات الأزمات، عن عدم توافر الأغذية. وفي حالات عديدة، تكمن المشكلة غالباً في الفقر وعدم قدرة الفقراء على شراء ما يكفي من الأغذية. وعلاوةً على ذلك، فإن الأغذية المدعومة لا تصل في بعض الأحيان إلى من هم في أمس الحاجة إليها بسبب ما تتسم به نظم التوزيع العامة من أوجه قصور. غير أن انخفاض معدلات فقر الدخل لا يتواءم دائماً مع عمليات الحد من الجوع وتحسين التغذية. وتبرز العوامل السابقة مدى تعقيد مسألتي الحد من الجوع ومن سوء التغذية وضرورة وضع برامج تهدف تحديداً إلى تسوية هذه المشاكل. فالحد من سوء التغذية لا يتطلب تحسين عملية توزيع الأغذية فحسب، إنما أيضاً تدابير مثل تثقيف الفقراء عن التغذية والوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة بالتغذية. وينبغي للحكومات أن تضع الإجراءات في سلم أولوياتها وأن تخصص الموارد اللازمة للقضاء على الجوع وسوء التغذية في جميع البلدان. ومن الضروري أن تقوم باستثمارات طويلة الأجل في الزراعة والتنمية الريفية، كتلك المبنية آنفاً، وأن تتخذ كذلك التدابير لزيادة إمكانية الوصول المباشر للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية إلى الأغذية (مثل عمليات التحويل، والأغذية مقابل العمل، وبرامج التغذية المدرسية، وغيرها من شروط الأمن الغذائي).

باء - مواجهة التفاوت

١٦ - لقد ازداد في العقود الأخيرة التفاوت الاقتصادي في أرجاء العالم. فعلى طريقي النقيض، تعد الفجوة كبيرة وتزداد اتساعاً بين أشد الأفراد فقراً وغنى في العالم من حيث الدخل أو الأصول. ويسود التفاوت أيضاً في مجالات مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وعدم المساواة السياسية مستمرة على الرغم من انتشار الديمقراطية، ومع وجود شرائح من المجتمع لا يمكنها التعبير عن رأيها بشأن إجراءات تؤثر تأثيراً مباشراً على رفاهها. ولا يزال نوع الجنس يشكل مصدراً للتفاوت في جميع المجالات السابقة. كما أن أشكالاً أخرى من التمييز تعزز هذا التفاوت.

١٧ - والصلات التي تربط بين التفاوت الاقتصادي والحد من الفقر متنوعة. ومعظم التجارب، ولا سيما تجارب البلدان الآسيوية التي تحققت نمواً سريعاً، تدل على أن انخفاض مستوى عدم المساواة يسهم في تحقيق معدل أعلى من النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وفيما يتعلق بحجم الأثر على الفقر، فإن أي معدل للنمو سيحقق انخفاضاً كبيراً في معدل الفقر المدقع متى سجل البلد انخفاضاً أولياً في مستوى تفاوت الدخل.

١٨ - والصلة الأخرى القائمة بين النمو وعدم المساواة هي صلة سياسية في طابعها. وقد تلاقي عملية التحويل من الثري والأقوى سياسياً إلى الفقير المزيد من القبول إذا استمر

أولئك الأثرياء في تحقيق المكاسب بالأرقام المطلقة، إن لم تكن بالأرقام النسبية. وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي الأسرع يمنح القادة السياسيين مجالاً أوسع للمناورة في عمليات التحويل من الأثرياء إلى الفقراء.

١٩ - والعديد من هذه التدابير الرامية إلى الحد من عدم المساواة هي تدابير مطابقة لتلك المطلوبة للحد من الفقر وهي مشمولة تحديداً في الجزء أدناه. وربما يكون لمعالجة جوانب الفقر التي لا علاقة لها بالدخل مزايا أشمل. وتدل تجربة آسيا على أن انخفاض معدل التفاوت الاقتصادي لم يكن العامل الوحيد الذي أسهم في نجاح تنمية المنطقة فحسب، وإنما أيضاً النجاح المبكر في بلوغ درجة عالية من التكافؤ الاجتماعي.

٢٠ - والخطوة الأولى نحو الحد من التفاوت في الإيرادات تتمثل في الحد من عدم تكافؤ الفرص والوصول إلى الموارد. وتوفير التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للجميع سيحد من حالات التفاوت الاجتماعي. وربما يشكل ضمان التعليم والرعاية الصحية للجميع الفرصة الوحيدة الأهم التي يمكن توفيرها للفقراء. وبالإضافة إلى تحقيق المساواة في الدخل مستقبلاً، فقد يكون للتعليم أثر مفيد على التكامل الاجتماعي. ويمكن تحسين التكامل الاجتماعي بزيادة أصوات الفقراء من خلال تعزيز الديمقراطية واللامركزية في صنع القرار ورعاية العمليات القائمة على المشاركة.

٢١ - ويمكن الحد من التفاوت في الدخل بضمان الفرصة لجميع من يسعى لإيجاد عمل مأجور (انظر أدناه). أما فيما يخص أولئك الذين ليس في مقدورهم إيجاد عمل، فإنه يمكن الحد من التفاوت في الدخل ومن الفقر من خلال عمليات تحويل ثمر عبر القطاع العام إلى الشرائح الأفقر من السكان، وتمول بتعبئة الموارد من الشرائح الأغنى. وربما تتخذ عمليات التحويل هذه شكل مدفوعات نقدية (مثل تعويض البطالة، والاستحقاقات الأسرية، واستحقاقات التقاعد، وما شابه ذلك)، أو إعانات أو عمليات توزيع عينية (مثل أشكال الأغذية المذكورة آنفاً). وقد بين عدد من البلدان النامية إمكانية إيجاد سبل لتطبيق نظم تحول بموجبها المدفوعات، حتى وإن كانت هناك قيود على الموارد العامة.

جيم - توليد فرص العمل والعمل الكريم للجميع

٢٢ - لم يعبر تماماً النمو المتناسب في العمالة عن الاتجاهات الاقتصادية العالمية الإيجابية الأخيرة. فقد سجلت العمالة العالمية رقماً قياسياً بلغ ١٩٥,٢ مليون عامل في عام ٢٠٠٦، مع أن معدل البطالة لم يتغير منذ العام السابق عن ٦,٣ في المائة. وللمرة الأولى على الإطلاق، ارتفعت نسبة العمالة العالمية في قطاع الخدمات (٤٠,٠ في المائة) عن نسبة العمالة في الزراعة (٣٨,٧ في المائة). ومن المتوقع مستقبلاً أن يسجل عدد السكان الذين تتراوح

أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً زيادة قدرها ١٧٥ مليون نسمة في جنوب آسيا بحلول عام ٢٠١٥، وزيادة قدرها ١٠٠ مليون نسمة في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا و ٥٠ مليون في أمريكا اللاتينية. وسيؤدي هذا التغيير إلى ارتفاع حاد في عدد أولئك الباحثين عن عمل في البلدان النامية.

٢٣ - وقد أخذت فرص العمل تميل في السنوات الأخيرة نحو تفضيل العمال المهرة على غير المهرة. فكان الفقراء من أقل المستفيدين نظراً لتدريبهم المحدود. ومع ذلك، فقد أحرز بعض التقدم في أوساط العاطلين عن العمل، إذ انخفض عدد أولئك الذين يكسبون أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة تفوق ١٠ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ (انظر الجدول ١). ومعظم هؤلاء العمال انتقلوا إلى فئة الذين يكسبون أقل من دولارين في اليوم، وقد ارتفع عددهم من ٧٦٨ مليون عامل في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٤٦ مليون عامل في عام ٢٠٠٦.

٢٤ - ويشدد النمو الكبير والسريع في عدد السكان البالغين سن العمل في البلدان النامية والعدد الكبير للفقراء العاطلين عن العمل والعاملين في الوقت الحالي على ضرورة أن تدرج الحكومات في جميع المناطق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية كهدف رئيسي من الأهداف الإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساهم في تحقيق ذلك الهدف عبر تهيئته، بوسائل منها المفاوضات التجارية، لبيئة اقتصادية عالمية تشجع على توليد فرص العمل في البلدان النامية.

٢٥ - وتشير التقديرات إلى أن الشباب يمثلون نسبة ٤٤ في المائة من العاطلين عن العمل في العالم. ويتعذر على الكثير من الشباب، ولا سيما الذين يعيشون في حالة فقر في بلدان نامية، إيجاد عمل نظراً لعدم كفاية ما اكتسبوه من علم ومهارات، ولعدم التناسب بين ما لديهم من مهارات وطلبات أسواق العمل أو الافتقار إلى معلومات عن فرص العمل. وربما تساعد خطط العمل الوطنية لتوظيف الشباب، مثل تلك التي تنفذها بلدان في شبكة توظيف الشباب، على إيجاد فرص عمل جديدة للشباب والشبان، ذلك لأنهم يستطيعون اكتساب المهارات التي تحسن من إمكانية توظيفهم وتعزز من مهاراتهم في مباشرة الأعمال الحرة ومهاراتهم الابتكارية. وينبغي إيجاد الوظائف لأولئك الذين لم يتلقوا تعليماً رسمياً وإلحاقهم بها.

٢٦ - وقد عرّف من جديد البيان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦ التحدي المتمثل في إيجاد عمالة منتجة وعمل لائق للجميع كعنصر أساسي من عناصر استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الخطة الدولية للتنمية.

وكمتابعة للبيان، فإن وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إما باشرت أنشطة جديدة أو عززت أهداف العمالة وأدجمتها في برامجها الحالية، بما فيها إقرار مجموعة أدوات منظمة العمل الدولية. وينبغي لعملية الإدماج أن تساعد أيضاً في ضمان أن تولى استراتيجيات الحد من الفقر الاهتمام اللازم لهدف توفير فرص العمل المنتجة والعمل الكريم للجميع.

دال - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٧ - لما كان من الصعب تقديم تقدير عالمي للتقدم الكلي الذي تحقق في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن تقدماً مطرداً يجري إحرازه في مجالات عديدة. وعلى الرغم من أن العنف ضد النساء والفتيات مستمر، فإن المرأة تكتسب المزيد من النفوذ السياسي، بما في ذلك على أرفع المستويات الوطنية؛ وقد ازدادت الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة في قوة العمل المأجور، رغم وجود تفاوتات كبيرة في معدلات مشاركة القوة العاملة للإناث؛ واعتمدت عدة بلدان تشريعات وإصلاحات مؤسسية لزيادة إمكانية حصول المرأة وسيطرتها على الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى، ومنها الحق في الإرث والملكية^(٢). وأحرز تقدم أيضاً في المساواة بين الجنسين في التعليم مما يعد إرساء أساس لا غنى عنه لتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين وتمكين نساء الجيل القادم. ومع ذلك، فقد أخفق العالم في بلوغ هدفه الرامي إلى تحقيق مساواة شاملة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحلول ٢٠٠٥ (انظر الجدول ١). وفي أوساط الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية في البلدان النامية، تتاح للفتية والفتيات إمكانية تكاد تكون متساوية في الحصول على التعليم في مناطق كثيرة من أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا. وفي مناطق أخرى، ضاقت كثيراً الفجوة بين الجنسين منذ عام ٢٠٠٠، ولكن ما زالت هناك تفاوتات قائمة لصالح الأولاد، ولا سيما في أوقيانوسيا وغرب آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٢٨ - ورغم التقدم المحرز، ظلت المساواة بين الجنسين والتمكين التام للمرأة هدفين لا غنى عنهما إنما لم يتحققا. كما أن المساواة بين الجنسين تعد جزءاً حيوياً من الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى الحد من الفقر، ليس مما تعانيه النساء من فقر فحسب، إنما أيضاً أسرهن، ولا سيما أطفالهن. وينبغي لجميع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أن تشمل هدفي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأن تحدد الإجراءات اللازمة لتعزيز الاتجاهات الحالية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى وجه التحديد، فإن ضمان المساواة في الحصول على التعليم وتوفير التدريب للنساء والفتيات على جميع المستويات ضروريان لتمكين المرأة وللحد من الفقر والجوع.

(٢) انظر A/61/122/Add.1 و Corr.1.

هاء - تحسين مستوى التعليم والإمام بالقراءة والكتابة

٢٩ - لقد أخذ التقدم، منذ عام ٢٠٠٠، يخطو خطى سريعة نحو تحقيق أهداف التعليم الابتدائي. وحققت معدلات الالتحاق بالمدرسة الابتدائية وإتمام الدراسة بها ارتفاعاً سريعاً أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، إلى جانب تحسن طراً على صافي معدل الالتحاق في البلدان النامية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، وهو معدل يزيد على معدلات فترة التسعينات برمتها. وبتحقيق أو اقتراب بعض المناطق والبلدان من تحقيق معدل الالتحاق الكامل بالمدارس، سُجل أكبر تقدم في البلدان التي حققت أدنى معدل التحاق صافي. وفي أقل البلدان نمواً، ارتفع صافي معدل الالتحاق من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ وإلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٤؛ وفي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، رفعت أكثر من ١٠ بلدان صافي معدلها للالتحاق بنسبة تزيد على ١٥ في المائة من النقاط منذ عام ٢٠٠٠.

٣٠ - وبالرغم من تلك الإنجازات، فإنه لا يزال هناك ثلاثة بلدان في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تقل فيها النسبة عن طفل من أصل طفلين ملتحقين بالتعليم الابتدائي؛ كما أنه لا يزال هناك شوطاً كبيراً أمام بلدان كثيرة أخرى لتحقيق الالتحاق الكامل بالتعليم الابتدائي. وتواجه أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تحدياً مزدوجاً يتمثل في رفع معدل الالتحاق لدى فئة السكان في سن الالتحاق بالمدارس الذي يتزايد في حد ذاته (انظر الجدول ٣). ولن تقوى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بمواردها المحدودة، على تلبية هذه الاحتياجات دون دعم خارجي كبير. وتؤكد الشواغل السابقة على ضرورة ضمان الوفاء بالالتزامات الحالية المتعلقة بالموارد الخارجية الإضافية المقدمة إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى واستمرارها على المدى البعيد. وينبغي للحكومات والشركاء الإنمائيين تعزيز جهودهم الرامية إلى تحقيق تسجيل الإلحاق العام الشامل بالمدارس الابتدائية. وعندما يتحقق ذلك، يمكن تركيز الاهتمام على زيادة تغطية التعليم الثانوي والعالي وتحسين جودة التعليم على جميع المستويات. وينبغي توجيه المزيد من الاهتمام، من أولى المراحل الدراسية، إلى التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا.

واو - تحسين الصحة

٣١ - لا يزال عدد الأشخاص المصابين حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية يبلغ حوالي ٤ ملايين في السنة، والنتيجة هي استمرار زيادة عدد الأشخاص المصابين بالفيروس. وشكل الشباب ٤٠ في المائة من الإصابات الجديدة في عام ٢٠٠٦؛ وتشكل النساء ٤٨ في المائة من الأشخاص المصابين بالفيروس.

٣٢ - وقد تضايف في السنوات الأخيرة عدد المرضى في البلدان النامية الذين يمكنهم الوصول إلى علاج الفيروس/الإيدز بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية. غير أن عدد من هم بحاجة إلى العلاج تزايد بوتيرة أسرع من وتيرة خدمات العلاج المقدمة، واستمر عدد الأشخاص الذين يموتون بالإيدز في الارتفاع. ومما يشجع بدرجة أكبر أن البرامج القائمة تؤدي ثمارها. ففي عدد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت نسبة الشباب الذين يمارسون الجنس قبل سن ١٥، وتراجع انتشار الفيروس بين الشباب وزاد استعمال الرفالات في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، أحرز بعض التقدم في تطوير تكنولوجيا جديدة للوقاية. وبشكل حاسم، توضع حاليا رهن الإشارة موارد مالية إضافية لمكافحة الوباء. وعلى البلدان النامية ومجموع شركائها الإنمائيين في هذه المنطقة ألا يؤولوا جهدا لتحقيق هدف وصول الجميع بحلول عام ٢٠١٠ إلى برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بالنسبة إلى الفيروس الذي دعت إليه الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣٣ - وقد استقر معدل الإصابة بمرض السل أو بدأ ينخفض في كل المناطق وقد يكون وباء السل العالمي على وشك الانخفاض، مما يعني أن بالإمكان تحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية لهذا المرض. ورغم انخفاض معدل الحدوث، فإن نمو السكان يعني أن عدد الحالات الجديدة ارتفع بعض الشيء في عام ٢٠٠٥ إلى ما يقدر بـ ٩ ملايين حالة، من بينها ٧,٤ مليون في آسيا وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتوفي ما مجموعه ١,٦ مليون شخص من المرض في عام ٢٠٠٥، بمن فيهم ١٩٥ ٠٠٠ مريض مصاب بالفيروس. وبناء على النجاح المحقق في وقف انتشار هذا المرض، ينبغي للبلدان النامية وشركائها الإنمائيين أن يسعوا إلى تخفيض الإصابات بمرض السل إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، كما دعت إلى ذلك الشراكة من أجل وقف مرض السل.

٣٤ - وقد يسرت زيادة الاهتمام والتمويل تحقق اتساع كبير في التدخلات الرئيسية لمكافحة الملاريا في السنوات الأخيرة. ووسعت بعض البلدان التغطية بالناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات ولكن بلدان أفريقية قليلة فقط اقتربت من هدف التغطية بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ المحدد في مؤتمر القمة الأفريقي المعني بدحر الملاريا في عام ٢٠٠٠؛ وجرى تحديد هدف منقح هو ٨٠ في المائة للعام ٢٠١٠. وتشير بيانات دراسة استقصائية للأسرة المعيشية أن التغطية بالناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات للأطفال الذين يقل عمرهم عن خمسة أعوام في المناطق الريفية، حيث غالبا ما تكون الملاريا أكثر وطأة، كانت تمثل ٤٠ في المائة مما هي عليه في المناطق الحضرية. ونتيجة لذلك، لا تزال الملاريا تقتل أعدادا كبيرة من الأطفال.

٣٥ - وارتفع التمويل الدولي لمكافحة الملاريا بأكثر من ١٠ أضعاف خلال العقد الأخير، ولكنه لا يزال بعيداً عن مبلغ ٣٣ بليون دولار المقدر أن تحتاجه البلدان التي تتحمل أكبر عبء. ويمثل انعدام التمويل لتطبيق حلول ثبتت فعاليتها على مشكلة إنمائية أساسية التحدي الذي تم مواجهته فيما يتعلق بعدد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولكن على الخصوص الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم والصحة. وهناك حاجة إلى التزام أقوى من الجميع لخفض العدد الكبير من وفيات الملاريا والأثر السلبي الذي يتخلل التنمية بفعل هذا المرض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية.

٣٦ - وقد انخفضت وفيات الأطفال في العديد من البلدان النامية، وذلك جزئياً نتيجة لبرامج التحصين المختلفة. فعلى سبيل المثال، يقدر بأن الوفيات الناتجة جزئياً عن الحصبة لدى الأطفال الذين يقل عمرهم عن الخامسة انخفضت بحوالي ٦٠ في المائة منذ عام ١٩٩٩ نظراً لزيادة تغطية التحصين ضد الحصبة. ومع ذلك فإن وفيات الأطفال زادت في بعض البلدان. وكان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من العوامل المساهمة في العديد من البلدان؛ وفي بلدان أخرى، كان الصراع السبب الرئيسي لزيادة وفيات الأطفال في الماضي القريب.

٣٧ - وبشكل عام، من غير المرجح تحقيق هدف تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى النصف في عدة بلدان نامية. ومن الممكن إحراز المزيد من التقدم في خفض وفيات الأطفال من خلال بذل جهود مستمرة لزيادة اللقاحات ومن خلال التطبيق على نطاق أوسع لعدد من الإجراءات الأخرى، من قبيل العلاج بالإمهاة الفموية والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات ومختلف المضادات الحيوية. وفي معظم الحالات، يكون العائق الأول لتطبيق هذه الحلول هو عدم كفاية الموارد.

٣٨ - ويبقى معدل وفيات الأمهات دون تغيير إلى حد بعيد ومرتفع بشكل غير مقبول في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن بين أسباب ذلك أن التدابير العلاجية الأكثر فعالية، خاصة الرعاية قبل الولادة وقابلة ماهرة عند الولادة، لا تتطلب موارد مالية فحسب بل أيضاً موارد بشرية ذات مهارات. لذلك، فإن هناك حاجة إلى برامج تدريبية واسعة النطاق للموظفين الطبيين والموظفين شبه الطبيين.

٣٩ - وتبين النتائج الأخيرة في مجال الصحة والتعليم أن بعض مبادرات الأثر السريع التي دعت إليها الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من شأنها أن تؤدي فوراً إلى نتائج قابلة للقياس. غير أن هذه المبادرات ينبغي ألا تعتبر بديلة وإنما مكملة للاستثمار في رأس المال البشري والمادي وللإصلاحات الهيكلية اللازمة لضمان الوصول

العام للخدمات الاجتماعية. وعلى البلدان وشركائها الإنمائيين أن يعززوا الجهود المبذولة لبناء نظم التعليم الأساسي والرعاية الصحية للجميع.

زاي - الأبعاد المتعددة للتنمية

٤٠ - ينبغي ألا ينتقص التركيز على أبعاد محددة للتنمية، على النحو المعبر عنه في الأهداف الإنمائية للألفية، من كون التنمية عملية متعددة الأوجه وواسعة النطاق تتربط فيها العناصر المختلفة ويعزز بعضها البعض. لذلك فإن التنمية الناجحة تقتضي دمج البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها تدعو أيضا إلى مراعاة الاستدامة البيئية والبعدين السياسي والمتعلق بحقوق الإنسان. وفي إطار هذا المنظور الأوسع، ينبغي أن تركز الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية على قضايا التنمية الاجتماعية.

٤١ - وينبغي مراعاة هذه الترابطات المتبادلة عند تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومعظم الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا في مجالات المساواة بين الجنسين والتعليم والصحة ليست أهدافا في حد ذاتها فحسب بل هي أيضا جزءا من الجهد المبذول للحد من الفقر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي بعض المناطق، عوضت التحسينات الأخيرة في بعض هذه الجوانب من التنمية البشرية جزئيا انعدام التقدم في الحد من الفقر المرتبط بالدخل. وعلاوة على هذه الفوائد الفورية، لتلك التحسينات، فإن إتاحة هذه الفرص وإمكانية الوصول تعد استثمارا من المفترض أن يسمح بتوقع زيادة انخفاض الفقر المرتبط بالدخل في المستقبل نظرا لأن زيادة رأس المال البشري للفقراء سيزيد من احتمال وقف انتقال الفقر بين الأجيال. ولذلك السبب، فإن تحقيق تغطية الرعاية الصحية الأولية للجميع والتعليم الابتدائي للجميع يجب أن يكون هدفا مطلقا وليس نسبيا.

٤٢ - والتنمية أيضا ليست ظاهرة وطنية محضة. وللعوامل الدولية كالعولمة والترتيبات المؤسسية العالمية أثر واضح وإن كان متفاوتا على آفاق التنمية الوطنية. لذلك فإن خطة التنمية يجب أن تضم المسائل النظامية للإدارة الاقتصادية العالمية. وتتفاعل كل القوى السابقة وتحدد مجتمعة شكل الإمكانيات والنتائج الإنمائية لفرادى المجتمعات. وتتطلب أبعادها أو أوجهها من الاهتمام ما يعادل، إن لم يكن يفوق، الاهتمام الذي تحظى به العوامل الوطنية إن أُريد لخطة التنمية أن تنفذ.

حاء - تحقيق الاستدامة البيئية

٤٣ - على الرغم من أن المجتمع الدولي اعتمد عدة اتفاقات فيما يتعلق بالحماية البيئية خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، فإن تدهور البيئة لا يزال مستمرا بطرق مختلفة. فلا يزال

التصحر مستمرا وتزيد من حدته الظواهر الجوية القسوى. وانخفضت المنطقة المغطاة بالغابات في العالم بحوالي ٣,٧ مليون هكتار في السنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. ويواجه الكوكب فقداناً للتنوع الحيوي بشكل لم يسبق له مثيل. ويبدو أن عدد أرصدة مصائد الأسماك المستغلة بشكل مفرط والمستنفدة والمتعشة قد استقر منذ التسعينات ولكن هناك إمكانية ضئيلة لتحمل المزيد من الصيد أو ضغوط إضافية. وإن كان التدهور ناتجاً أساساً عن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة للبلدان المتقدمة النمو، فإن الفقراء هم الذين يتحملون العبء بشكل أساسي.

٤٤ - وينبغي أن تدمج خطط العمل الوطنية للحد من التدهور البيئي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويجب على الحكومات، ليس فقط لأسباب بيئية ولكن أيضاً كجزء من مكافحة الفقر ومتابعة التنمية المستدامة على المدى الأطول، أن تعزز جهودها الوطنية والدولية لإدارة الغابات وحفظها وإدارتها المستدامة، وتنفيذ بشكل صارم الاتفاقات الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك، وتقييد بالتزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي^(٣)، وتستمر في زيادة المناطق المحمية بيئياً.

٤٥ - ويعتبر تغير المناخ (الاحترار العالمي) حالياً الخطر البيئي الرئيسي وتحدياً للتنمية المستدامة. وفي مجموعة ثلاثة تقارير صدرت في عام ٢٠٠٧، استنتج الفريق الدولي المعني بتغير المناخ أن الاحترار العالمي يحدث بأسرع مما كان يعتقد من قبل وأن النشاط الإنساني هو المسؤول الأول. واستنتج الفريق أيضاً أنه، إذا استمرت أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية دون تغيير، فإن درجات الحرارة سترتفع لمعدلات من المرجح أن تكون لها آثار سلبية لا رجعة فيها على البيئة قبل نهاية القرن، غير أن تكاليف الإجراءات اللازمة لتخفيف هذا الاتجاه من المرجح أن تكون أدنى من تكاليف إدارة آثاره السلبية.

٤٦ - وقد أشار الفريق إلى أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل تاريخياً وفي الوقت الحاضر على السواء أكبر قدر من المسؤولية عن تدهور الحالة، ولكن من المرجح أن تكون الآثار السلبية أكبر وقعا على البلدان والشعوب الفقيرة، التي يقع عليها أقل قدر من مسؤولية المساهمة في هذه الظاهرة. والبلدان والشعوب الفقيرة معرضة بشدة لارتفاع مستويات البحر المتوقعة وتعتمد بشكل غير متناسب على الزراعة وأنشطة أخرى تتوقف على المناخ. وفي الوقت نفسه، فإنها تفتقر إلى الموارد إما للاستعداد لتغير المناخ أو للتصدي لآثاره. وهناك حاجة ماسة إلى إعادة تنشيط العملية المتعددة الأطراف المتعلقة بتغير المناخ وجعلها أكثر شمولاً بحيث

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

تؤدي المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٤) إلى إجراءات عاجلة وفعالة ومحددة زمنياً من جانب المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعجيل إجراءات التخفيف والتكيف كما ينبغي أن تشكل هذه الإجراءات العناصر الأساسية لاستراتيجية مكافحة تغير المناخ على المدى الطويل.

طاء - تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد

٤٧ - واصلت معظم البلدان النامية الجهود التي تبذلها لتحسين الحكم المحلي، غير أنه من العسير تحديد كمية تلك الجهود سواء من حيث المدى أو النتائج بشكل عام. وقد انتشرت الديمقراطية على مدى أوسع بكثير في البلدان النامية وأصبحت حقوق الإنسان وسيادة القانون تحظى بمزيد من الاهتمام. وفي كثير من الحالات، أُعطي المجتمع المدني والجمهور بشكل عام دوراً أكبر في تحديد الأولويات الإنمائية، ليس فقط من خلال العمليات البرلمانية بل أيضاً من خلال المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي. وفي جل البلدان النامية، جرى إصلاح القطاع العام لتحسين الفعالية والكفاءة والحد من الفساد. وجعلت عمليات مراجعة الحسابات الخارجية والاجتماعية المستقلة نفقات القطاع العام أكثر شفافية. وفي بعض الحالات، يجري تعزيز التحسينات في الحكم بواسطة ترتيبات فيما بين البلدان، من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وصدق العديد من البلدان النامية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٥). وعلى الحكومات في البلدان النامية أن تواصل جهودها لتحسين الحكم من جميع النواحي.

٤٨ - ومنذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية، بدأت عملية تحول في علاقة المعونة بشكل عام من نظام مشروطية المانحين إلى نظام ملكية المستفيدين. غير أن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي لتحقيق "ملكيتها" بشكل فعال؛ وبالإضافة إلى الافتقار إلى الموارد البشرية اللازمة، يتمثل أحد العوائق في الافتقار إلى البيانات اللازمة لتحديد الاحتياجات ووضع الاستراتيجيات وتقييم التقدم المحرز. وينبغي أن ينعكس في تلك الاستراتيجيات بناء القدرات نفسها للاضطلاع بمسؤولية ملكية استراتيجيات التنمية الوطنية بشكل تام وفعال، بما فيها تحسين القدرات الإحصائية. ويجب على الشركاء الإنمائيين أن يساعدوا البلدان النامية في المهام سالفة الذكر.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٥) قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، المرفق.

٤٩ - ومن المقبول بشكل متزايد أنه، لكي تصبح سياسات القضاء على الفقر وبرامجه وإجراءاته فعالة، ينبغي تصميمها وتنفيذها بمشاركة نشيطة من الفقراء والمجتمع المدني بشكل أعم. وقد أدت المشاورات العامة والميزنة القائمة على المشاركة في بعض البلدان إلى إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، ولكن هناك حاجة إلى إنجاز المزيد في معظم البلدان. ولهذا الغرض، على الحكومات أن تضع إجراءات قائمة على المشاركة يشارك فيها الفقراء في القرارات المتعلقة بتقديم الخدمات العامة.

باء - رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٥٠ - لقد سلّط جمع المعلومات اللازمة لقياس التقدم الدولي المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الضوء على افتقار عدة بلدان نامية إلى بيانات وافية. وثمة ضرورة ملحة لتحسين النظم الإحصائية الوطنية في عدة بلدان نامية. ولهذا الغاية، اعتمدت مجموعة من المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية خطة عمل مراكش للإحصاء في عام ٢٠٠٤. وينبغي على البلدان النامية والمتقدمة النمو، والوكالات الدولية المختصة، أن تكفل التنفيذ الكامل لخطة العمل.

٥١ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزم زعماء العالم بأن يحققوا، بالإضافة إلى الأهداف التي شملها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أهداف من بينها الأهداف الأربعة التالية:

(أ) توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بما في ذلك النساء والشباب؛

(ب) تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥؛

(ج) تحقيق الحصول على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع من يحتاجون إليه بحلول عام ٢٠١٠؛

(د) الحد بشكل ملموس من معدل الخسارة في التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.

٥٢ - وكما هو متوخى في آخر تقرير مقدّم من الأمين العام عن عمل المنظمة^(٦)، فإن الإطار المنقّح للأهداف الإنمائية للألفية، الذي يشمل الأهداف الجديدة وما يتعلق بها من

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١، والتصويب (A/61/1 و Corr.1).

مؤشرات، سيُقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وستقوم اللجنة الإحصائية باستعراض المؤشرات الجديدة والآثار المترتبة عليها في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٨.

ثانياً - تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية

٥٣ - حدد توافق آراء مونتيري^(٧) الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الدور الأساسي الذي تؤديه، في إطار التنمية، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، والظروف المهيّئة للتجارة، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الحوكمة على الصعيد العالمي.

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

٥٤ - في عام ٢٠٠٦، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتصل إلى ١٠٣,٩ بليون دولار، أي بانخفاض بنسبة ٥,١ في المائة، محسوباً بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف، مقارنةً بعام ٢٠٠٥ (انظر الجدول ٤). وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو لتصل في عام ٢٠٠٦، إلى نسبة ٠,٣٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان، مقارنةً بنسبة ٠,٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وشهد عام ٢٠٠٥ زيادة ملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية تُعزى بشكل رئيسي إلى الإعفاء من الديون (ولا سيما بالنسبة للعراق ونيجيريا، حيث جرى إعفاء العراق من كامل ديونه المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنة) والمساعدة الإنسانية المقدمة في أعقاب كارثة أمواج تسونامي.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

مؤشرات الشراكة العالمية، ٢٠٠٠-٢٠٠٦

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
التدفقات المالية (ببلايين الدولارات)						
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لكافة البلدان النامية						
٤٨.٩	٥٢.٢	٤٤.٨	٣٨.٤	٣٣.٤	٣١.١	٣٢.١
المشاريع والبرامج الإنمائية الثنائية والتعاون التقني						
٧.٨	٧.٢	٥.٢	٤.٤	٢.٨	١.٩	٢.٢
المساعدات الإنسانية						
١٩.٢	٢٢.٧	٤.٣	٧.٠	٤.٦	٢.١	١.٨
صافي منح تخفيف عبء الديون						
٢٨.١	٢٤.٦	٢٥.١	١٩.٣	١٧.٥	١٧.٣	١٧.٧
المساهمات المقدمة إلى المنظمات متعددة الأطراف						
١٠٣.٩	١٠٦.٨	٧٩.٤	٦٩.١	٥٨.٣	٥٢.٤	٥٣.٧
مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية (الأسعار الحالية)						
بند تذكيري:						
١٠١.٣	١٠٦.٨	٨١.١	٧٧.٠	٧٤.١	٦٩.٤	٦٨.٠
إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (أسعار ٢٠٠٥)						
..	١٤.٧	١١.٣	١٠.٢	٨.٨	٧.٣	٦.٩
صافي المنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية						
تدفقات أخرى						
..	٤.٤	٣.٠	٠.٧	١.٢	٩.١	٩.٢
صافي التدفقات المالية من مصارف التنمية متعددة الأطراف						
..	١٢.٦	١٠.٣	١٠.٠	٧.٦	٧.٤	٦.٨
نفقات الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة						
٣٢٥.٠	٢٨٠.٨	٢١٦.٨	١٥٨.٦	١٥٥.٧	١٦٩.١	١٦٥.٩
الاستثمار الأجنبي المباشر						
٣١٨.٠	٢٧٠.٥	١٩٤.٩	١١٣.٧	١٢.١	٦.٦-	٢٠.٥
قروض وحافطة استثمارات القطاع الخاص						
٢٠٠.٠	١٨٨.٠	١٦٠.٤	١٤٢.١	١١٣.٤	٩٦.٥	٨٥.٦
تحويلات العمال						
٦٥٨.٠-	٥٢٥.٠-	٣٤٦.٨-	٢٩٥.٦-	٢٠٢.٧-	١٥١.٩-	١٧٨.٢-
صافي تحويل الموارد المالية						
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (نسبة مئوية)						
..	٦.٠	٧.٢	٨.٦	٨.٩	٩.٤	١٢.٦
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون						
..	٧.٤	٨.١	١١.١	١١.٥	١١.٥	١٢.٦
البلدان النامية باستثناء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون						
الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية الأولية (١٠٠=٢٠٠٠)						
٢٢٦	١٤٧	١١٩	٩٢	٨٨	٩١	١٠٠
المعادن						
١٢١	١٠٢	٩٣	٩٦	١٠١	١٠٢	١٠٠
المنتجات الزراعية						
٢٢٣	١٨٤	١٣١	١٠٢	٨٨	٨٤	١٠٠
النفط الخام						
الحواجز الجمركية للبلدان المتقدمة (النسبة المئوية)						
..	٧٥	٧٥	٧٠	٦٨	٦٤	٦٥
نسبة الواردات عدا النفط والأسلحة						

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
							البضائع التي يسمح بإدخالها إلى البلدان المتقدمة النمو مع إعفائها من الرسوم
							متوسط التعريفات الجمركية للبلدان المتقدمة النمو على الواردات من البلدان النامية
..	٨,٩	٩,٢	٩,٤	٩,٥	٩,٣	٩,٤	السلع الزراعية
..	٥,٣	٥,٢	٥,٨	٦	٦,٦	٦,٦	المنسوجات
..	٨,٩	٩,٢	١٠,٤	١٠,٧	١١,٣	١٠,٨	الملابس

المصادر: قاعدة بيانات التنمية بشأن المساعدات المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، الوارد في الإحصاءات الإنمائية الدولية على الإنترنت، قواعد بيانات المساعدات وتدفقات الموارد الأخرى: لجنة المساعدة الإنمائية على الإنترنت (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدون تاريخ). متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.oecd.org/dac/stats/idsonline>؛ والبنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٧ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)؛ و A/62/74-E/2007/54؛ والبنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٧، مواجهة تحديات المساواة بين الجنسين والدول المهشة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة أسعار السلع، (أعداد شهرية متنوعة)؛ وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg>).

٥٥ - وقبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزم ١٥ عضواً من الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وتعهدت البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥. ودلت الإعلانات التي تحدد جدولاً زمنياً واضحاً على تحسّن نوعي، وكان ينبغي أن تتيح إلى درجة ما إمكانية التنبؤ بالتدفقات الكلية للمعونة، وبفرادى البلدان المتلقية لهذه المعونة، وإن كان ذلك بدرجة أقل. لكن على الرغم من الاتجاه الإيجابي منذ عام ٢٠٠٢، فإن المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ لا تزال أقل بكثير من المستويات المنشودة. ويُقدّر المبلغ اللازم حالياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بـ ١٥٠ مليار دولار، ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من النسبة المنشودة البالغة ٠,٧ في المائة. ويجب على الجهات المانحة أن تزيد إلى حدّ كبير من المعونة التي تقدّمها، بالإضافة إلى تخفيف عبء الديون، بغية الوصول إلى المستويات المنشودة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الواقع، يجب على الجهات المانحة أن تواصل، على أساس مستمر، زيادة المعونة التي تقدّمها إلى حد كبير. وهذا يعني أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها معظم البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية يجب أن تزداد لتصل إلى معدّل يتجاوز مجموع النفقات الحكومية، سنة تلو الأخرى.

٥٦ - ومنذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، انضم بلد واحد فقط إلى البلدان التي تساوي نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها ٧,٠ في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي، مما يجعل مجموع هذه البلدان خمسة (هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا) من أصل ٢١ بلداً أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وباستثناء تخفيف عبء الديون، فإن تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بقي ثابتاً إلى حد كبير خلال عام ٢٠٠٦، مما يدل على أنه سيتعين على الجهات المانحة التي تعهدت بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ أن تسرع وتيرة تقديمها لهذه المعونة وفاء بالتزاماتها. وفي عام ٢٠٠٥، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً نسبة ٠,٠٨ في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٥، ما يساوي تقريباً نصف النسبة المنشودة. وحققت سبع جهات مانحة النسبة المنشودة البالغة ٠,٢٠ في المائة، وحققت جهتان مانحتان أخريان النسبة المنشودة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والبالغة ٠,١٥ في المائة.

٥٧ - ويبدو أن تحقيق الأهداف التي أعلنت فرادى البلدان، في عام ٢٠٠٥، أنها تريد تحقيقها، والمتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تريد تقديمها بحلول عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، أمراً معرضاً للخطر. وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل القريب (استناداً إلى بيانات فرادى البلدان المانحة) إلى أنه سيكون من الضروري تخصيص "موارد" كبيرة لتحقيق العديد من الأهداف. وتفرض مثل هذه الاختلالات في تدفق المعونات، حتى ولو كانت زيادات، عبئاً على الجهود التنموية في البلدان المتلقية. ويجب على الجهات المانحة، بعد أن حققت بدايات مشجعة، أن تعيد إحياء روح إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من خلال تحقيق أهدافها الوطنية المعلنة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو مستمر ومؤكد ويمكن التنبؤ به. ويمكن لكل جهة من الجهات المانحة أن تعلن عن خطة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقترح تخصيصها سنوياً لكل من البلدان المتلقية، على أن تجعل هذه الخطة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة تصل إلى المستويات التي تعهدت هذه الجهات بتقديمها بحلول عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وينبغي للبلدان، إذ تعي الدور المميز للمساعدة المتعددة الأطراف، أن تسعى إلى زيادة تبرعاتها لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وللأنشطة التنفيذية الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدورة الخامسة عشرة لتحديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية.

٥٨ - وعلى الصعيد النوعي، أصبح التعاون الدولي من أجل التنمية موجهاً بدرجة أكبر نحو أفقر البلدان والشعوب، وينعكس هذا جزئياً من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً إلى ما يربو على الضعف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

وقد أولت مؤسسات التمويل الدولية، في إطار برامجها لتقديم المعونة، مزيداً من الاهتمام إلى الحد من الفقر، وحذا حذوها في القيام بمثل هذه التسويات عدد من حكومات البلدان المانحة. لكن نسبة كبيرة من فقراء العالم تعيش في بلدان متوسطة الدخل. ويمكن للجهود العالمية لمكافحة الفقر أن تنجح فقط إذا لم يصرف الاهتمام الموجه إلى الأكثر فقراً عن مواجهة تحديات الفقر في البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في البلدان النامية المتوسطة الدخل.

٥٩ - ويجب أن تبقى مسألة فعالية المعونة في محور الاهتمام. وبما أن الحفاظ على دعم دافعي الضرائب في البلدان المتقدمة النمو يعتبر أمراً هاماً، فإن إدارة المعونة الإنمائية بطريقة تؤدي إلى نتائج حقيقية يعد شرطاً أساسياً للمحافظة على الزخم الذي تشهده زيادة حجم المعونات. وأكد توافق آراء مونتيري على أن الشراكات الفعالة فيما بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة تستند إلى التسليم بقيادة الخطط الإنمائية وتبنيها على الصعيد الوطني، ويلزم في ذلك الإطار اتخاذ سياسات سليمة واعتماد إدارة رشيدة على جميع المستويات بغية كفالة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة، علامة بارزة في تحديد مجموعة من المبادئ وفي إطلاق عملية لإنجاز هذه المهمة.

باء - الديون الخارجية

٦٠ - أحرز بعض التقدم في الحد من عبء الديون الخارجية بالنسبة إلى البلدان النامية، ولا سيما أكثرها فقراً، بفضل تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإطلاق المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون في عام ٢٠٠٥ (انظر الجدول ٤). ومن المسائل المعلقة في هذا السياق ارتفاع نسب الديون مجدداً بالنسبة إلى البلدان بعد أن وصلت إلى نقطة الإنجاز المحددة في المبادرة. وبحسب تقييم أجراه البنك الدولي للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(٨)، فإن ١١ من أصل ١٣ بلداً تتوفر بياناتها المطلوبة قد شهدت تراجعاً فيما يتعلق بأوضاع ديونها منذ أن وصلت إلى نقطة الإنجاز. وتتجاوز نسب الديون في ثمانية من هذه البلدان عتبات الاستدامة التي حددتها المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولا تزال عدة بلدان نامية، ولا سيما البلدان النامية المتوسطة الدخل التي لم تُتاح لها فرص الاستفادة من مبادرات إلغاء الديون، تتحمل أعباء لا يمكن تحملها بشكل مستدام. ويجب على جميع الجهات الدائنة مواصلة تخفيف عبء

(٨) World Bank, "Debt Relief for the Poorest: An Evaluation Update of the HIPC Initiative", Independent Evaluation Group, World Bank, (Washington, D.C., 2006).

الديون الخارجية على البلدان غير القادرة على تحمّل هذا العبء بشكل مستدام. وفي الوقت نفسه، من الضروري كفالة أن تكون البلدان النامية قادرة على الاقتراض للوفاء باحتياجاتها المالية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وينبغي على جميع البلدان النامية والجهات الدائنة، خلال الترتيب لعمليات الاقتراض هذه، أن تعمل على كفالة ألا يصل الدين الخارجي الذي تتحمله البلدان النامية إلى درجة تصبح معه هذه البلدان غير قادرة على تحمّله بشكل مستدام في المستقبل.

جيم - صافي الموارد المحوّلّة

٦١ - ازداد صافي الموارد المالية المحوّلّة خارجياً من البلدان النامية بمعدل يفوق الثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠، وتجاوز ٦٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. ويعتبر التحويل السلبّي الآن عاماً في الأقاليم النامية، حيث تشهد أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تدفقات خارجية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦. ولا يزال جزء من هذه التدفقات يعكس مدفوعات بعض البلدان للفوائد على الدين الخارجي والأصول الأخرى التي تملكها في الخارج، ولكن الجزء الأكبر يأخذ حالياً شكل تراكم احتياطات النقد الأجنبي لدى عدد من البلدان. وكانت هذه الظاهرة في البداية تُلاحظ بشكل أساسي في اقتصادات بلدان شرق آسيا، ولكن البلدان النامية المصدرة للنفط تسهم حالياً بجزء كبير من صافي التحويلات. وبالنسبة إلى عدة بلدان تشهد تحويلاً صافياً سلبياً، قد تعتبر أرصدة احتياطي النقد الأجنبية مبالغاً فيها بالنسبة إلى المعايير التحوطية ويمكن تعزيز استغلالها المثمر في إطار اقتصاد البلدان المعنية. ويتطلب الحدّ من التحويلات الصافية السلبية بالفعل تعاوناً دولياً للتقليل من الاختلالات الحالية في الحسابات الجارية.

دال - مصادر التمويل المتكررة

٦٢ - لقد انتقلت بعض المصادر المتكررة لتمويل التنمية من مرحلة المفاهيم إلى مرحلة التنفيذ. وبدأ مرفق التمويل الدولي للتحسين أعماله في عام ٢٠٠٦، وفرضت بلدان عديدة، بما فيها عدد من البلدان النامية، ضريبة على تذاكر السفر لحشد موارد للتنمية. ويُعدّ حجم التدفقات المالية من تلك المصادر طفيفاً بالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا ينبغي اعتباره بديلاً لها، سواء من الناحية المفاهيمية أو من الناحية الكمية. لكن التمويل المتكرّر يعتبر مكملاً مفيداً للتمويل الرسمي التقليدي وقد أثبتت بعض المقترحات جدواها الآن. وينبغي على شركاء التنمية، وعند الاقتضاء على البلدان النامية، أن تواصل تحديد ترتيبات للتمويل المتكرّر المصادر، واستكشافها واعتمادها، بما في ذلك المشاركة، إن لم تكن قد شاركت بالفعل، في تلك الترتيبات التي دخلت حيز التنفيذ.

هاء - التدفقات المالية الخاصة

٦٣ - بالإضافة إلى تزايد التمويل الرسمي، يقر توافق آراء موننتيري بالدور المحتمل للتدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية. وفي الحالة الراهنة من ارتفاع السيولة العالمية، توسعت التدفقات المالية الخاصة بأشكالها المختلفة، على نحو أسرع من توسع التدفقات الرسمية. وهذه التدفقات الخاصة تساهم في الدورات الاقتصادية إلى حد كبير، وتزيد من المخاطرة المرتبطة بعملية النمو في البلدان النامية.

١ - الاستثمار الأجنبي المباشر

٦٤ - ازدادت تدفقات رؤوس الأموال للقطاع الخاص إلى البلدان النامية زيادة حادة منذ سنة ٢٠٠٠. وضمن تلك التدفقات، حل الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جزئي محل الإقراض الرسمي لأغراض الاستثمار، فتضاعف تقريبا بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ إلى زهاء ٣٦٠ مليون دولار سنويا. غير أن نسبة هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقتصر على عمليات الدمج والتملك وبالتالي لا تتطلب بالضرورة استثمارا إضافيا أو توسيعا للقدرات في البلد. وعلاوة على ذلك، فلا يزال معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يذهب إلى مجموعة محدودة من البلدان ذات النمو القوي والمطرد. وتمتلك تلك البلدان سياسات استثمار وطنية جيدة التصميم، ويعزز بعضها تكوين رؤوس الأموال المحلية المرتبط بها. وقد أصبحت الدول النامية نفسها، وخصوصا الصين والهند، مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر وتولت عمليات استثمار في بلدان نامية أخرى لم تكن في السابق متلقية رئيسية للاستثمارات؛ إذ قدر ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية إلى حوالي ١٢٠ بليون دولار في سنة ٢٠٠٦.

٦٥ - وقد أدى الطلب العالمي المتزايد على المعادن إلى بروز نوع ثان من التنوع، ألا وهو الانتعاش الذي أصاب الاستثمار الأجنبي المباشر مؤخرا في قطاع الصناعات الاستخراجية. ويبقى التحدي الكبير متمثلا في تحديد وتنفيذ السياسات الرامية إلى ضمان إفضاء تلك الصناعات إلى تحقيق تحسن دائم في الإنتاجية والدخل على الصعيد المحلي. وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا تزايدا في الهياكل الأساسية في بعض البلدان النامية. ومن ناحية أخرى لم تعوض التدفقات الخاصة، التخفيضات الشديدة للاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية، فما من حاجة تدعو إلى تنشيط الاستثمارات العامة في هذه المشاريع. وينبغي على البلدان النامية اعتماد سياسات من شأنها ضمان دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي لأهداف إنمائية واضحة وتقديم أقصى ما يمكن من فوائد محتملة، وتقليل تلك الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن، مثل استبعاد الشركات المحلية والتلاعب بقوى السوق.

٢ - تحويلات المهاجرين

٦٦ - أصاب التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى البلدان النامية تضخم ملحوظ إذ بلغت قيمتها حوالي ٢٠٠ بليون دولار في سنة ٢٠٠٦ (انظر الجدول ٤)^(٩). وتتركز حصيلة هذه التدفقات جغرافيا في بلدان يهاجر الكثير من مواطنيها للعمل في دول أخرى. والتحويلات عنصر مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية وليست بديلا عنها؛ إذ أن الاثنتين تفيضان مهمتين مختلفتين. وغالبا ما تصب تحويلات العمال مباشرة في جيوب أناس فقراء، ويمكن أن تكون بمثابة تكملة للدخل الحالي للأسرة أو كمصدر لاستثمار عائلي في مجالات الإسكان والتعليم والصحة. وفي معظم الحالات، تفصح هذه التدفقات وطرق استخدامها عن الاستراتيجيات التي تطبقها الأسر الفقيرة والمشردة في سبيل بقائها، وليس من السهل توجيهها نحو أولويات التنمية الوطنية، مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والعمالة والهيكل الأساسية. ويجب على كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بالتعاون مع وسطاء ماليين، بذل جهودها لتيسير تدفق تحويلات العمال. إذ يمكن للتدفقات أن تساهم في تنمية البلد المتلقي، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر، إذا كان بمستطاع تلك البلدان تطوير وسيلة ملائمة للاستثمار وتجميع رؤوس الأموال بحيث لا تُخصَّص تلك الأرباح بمحملها للاستهلاك.

٣ - التحويلات عبر المنظمات غير الحكومية

٦٧ - وارتفع أيضا حجم المنح التي تقدمها مؤسسات خاصة ومنظمات غير حكومية في البلدان المتقدمة النمو، خلال السنوات الأخيرة، لكن البيانات الرسمية تشير إلى أن قيمتها لا تبلغ سوى ١٥ بليون دولار تقريبا. بيد أن نقص الإبلاغ قد يعني أن التدفقات الفعلية هي، إلى حد ما، أكبر من هذا المبلغ. ويعد التحويل المقدم من المنظمات غير الحكومية والأموال المرصودة للأغراض الخاصة، دليل على التزامها بالحد من الفقر السائد لدى عامة الناس في البلدان المتقدمة النمو. وأصبحت المؤسسات الخيرية القائمة على الثروات الشخصية، قوة ملموسة ومحفزة في التعاون الإنمائي.

٤ - الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٦٨ - بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، أو إلى جزء منه في بعض الأحيان، ثمة مجموعة متزايدة من الشراكات بين الشركات الخاصة وشركاء التنمية الآخرين في البلدان النامية. وبعضها عبارة عن مشاريع تجارية، لاسيما المشاريع المشتركة مع القطاع العام

(٩) البيانات غير مكتملة وتعزى بعض الزيادة المسجلة إلى مجموعة البيانات المحسنة.

في قطاعات مثل النقل والهياكل الأساسية والاتصالات والطاقة. وفي حالات أخرى، تنخرط الشركات في شراكات ومشاريع مشابهة كمشاركة في الأعمال الخيرية والاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية كشركات. ولكن في حالات أخرى، تجمع الشركات بين النشاطات التجارية والخيرية من خلال بيع المنتجات وتقديم الخدمات التي تلبّي الاحتياجات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية التي لم تلبّ من قبل.

٦٩ - ويجب ألا تُترك الحكومات لتتخذ من الأنشطة السابقة ذريعة للتحلل من مسؤولياتها في تلبية احتياجات مواطنيها، وخصوصاً أن مصالح القطاع الخاص، وليس المصلحة العامة، هي التي ستوجه في المقام الأول، بعض هذه الأنشطة. وتثير الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، أسئلة بشأن الشفافية والمساءلة. فيجب أن تُستكمل مساءلة الأفراد المشاركين، من خلال آليات للمساءلة الجماعية. وينبغي على جميع المشاركين في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ضمان توافق أنشطتهم توافقا تاما مع مبادئ الملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية، وضمان فعالية المساءلة والشفافية خلال تنفيذها.

واو - التجارة الدولية

٧٠ - ما شكّل خيبة أمل كبيرة منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، هو الافتقار الحاد إلى التقدم في ظل جولة الدوحة للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة الدولية، التي انطلقت في عام ٢٠٠٣. ورغم ذلك فقد انخفض إلى حد ما متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من البلدان النامية، بما في ذلك على السلع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية (انظر الجدول ٤).

٧١ - ولا تزال جولة الدوحة تشكل عنصرا جوهريا مفقودا في الشراكة العالمية من أجل التنمية، ويجب عدم إفلات الفرصة السانحة اليوم لتدارك ذلك النقص. وفي نفس الوقت، ينبغي ألا تغفل الحكومات، في جهودها للتوصل إلى اتفاق، عن الهدف الأول والرئيسي للمفاوضات، ألا وهو جعل النظام التجاري الدولي والترتيبات التجارية العملية أكثر ملاءمة للتنمية في جميع البلدان النامية.

٧٢ - ومنذ انطلاق المفاوضات التجارية، أصبح واضحا للعيان على نحو متزايد أن العديد من البلدان النامية لن تكون قادرة على انتهاز الفرصة التي توفرها الترتيبات التجارية الجديدة، ما لم يكن هنالك مساعدة خارجية من أجل بناء المزيد من الهياكل الأساسية وتطوير القدرات على إمداد أسواق التصدير. وقد تبيّن أن زيادة "المعونة من أجل التجارة" أصبحت تشكل عنصرا متما لا غنى عنه لمفاوضات جولة الدوحة. وينبغي تقديم التمويل بموجب برامج المعونة من أجل التجارة بالإضافة إلى جميع برامج المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى،

وينبغي أن توجّه إلى تكاليف التكيف واحتياجات الاستثمار من أجل مشاركة في الاقتصاد العالمي تصب في صالح التنمية. وينبغي أن تكون البرامج متنسقة مع الاستراتيجية الإنمائية الشاملة للبلد المتلقي، وألا تكون أساساً لمشروطة جديدة أو للمزيد من القيود على السياسة المحلية.

زاي - العلم والتكنولوجيا

٧٣ - يتواصل إنجاز تقدم تكنولوجي استثنائي على الصعيد الدولي، لكن نتيجة لرعاية القوى التجارية لأوجه التقدم التكنولوجي هذا، فلا يستفيد فقراء العالم سوى من جزء ضئيل منها. وبالتالي ينبغي على البلدان النامية بناء القدرات والإمكانيات في مجال العلم والتكنولوجيا لتلبية احتياجاتها الإنمائية، لا سيما احتياجات الفقراء. ولا تمتلك معظم البلدان النامية هذه القدرات، لذلك فإن التحديات الحالية المتمثلة في الحصول على التكنولوجيات وامتلاكها واعتمادها واستخدامها وتحسينها، الموجودة فعلاً في أمكنة أخرى. ويعتمد النجاح بشكل كبير على تخطي العقبات الرسمية والتجارية من أجل حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك إنشاء نظام للملكية الفكرية متوازن بصورة ملائمة.

٧٤ - وفي القليل من الحالات، كانت قوى السوق كافية لإدخال أنواع جديدة من التكنولوجيا التي تعود بالفائدة على الفقراء. فعلى سبيل المثال، لم يتدخل القطاع العام على نحو يذكر، ماعداً تقديم إطار عمل قانوني، في الاعتماد السريع والمحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وبحلول مطلع عام ٢٠٠٨، سيكون هنالك أكثر من ٣ بلايين هاتف محمول وبلليون خط هاتفي ثابت، في كافة أنحاء العالم، ومن المرجح أن يتحقق الهدف الذي وضعته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهو ضرورة وصول نصف سكان العالم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وانتشر أيضاً بشكل سريع استخدام الإنترنت في البلدان النامية، إلا أن مستقبله أكثر حرجاً من مستقبل الهواتف المحمولة بسبب الحاجة إلى الاستثمار في الشبكات عريضة النطاق. وفي العديد من الحالات، كانت الشركات التي تقدم هذه الخدمات، من البلدان النامية. وكان التقدم النسبي أسرع في البعض من أشد البلدان فقراً حيث مكّن استخدام الهواتف المحمولة، البلدان من التغلب على الحاجة للاستثمار في خطوط الهاتف الثابت.

٧٥ - وفي الكثير من الحالات، تحدّ ممارسات الملكية الفكرية والصكوك القانونية، من نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وقد طرأ تحسن على إطار العمل القانوني الدولي بشأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٣ عندما أبرم اتفاق في منظمة التجارة الدولية بشأن كيفية تطبيق الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة،

على مسائل تتعلق بالصحة العامة. وهذا ما مكّن البلدان النامية ذات القدرات غير الكافية لإنتاج المستحضرات الصيدلانية، من الحصول على أنواع غير مميزة بعلامات تجارية من المنتجات التي حصلت على براءات اختراع في البلدان المتقدمة النمو، بما فيها بعض المنتجات ذات الصلة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. بيد أن شرط الحصول على ترخيص وطني بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، حدّ من قدرة البلدان على تصدير أدويتها غير المميزة بعلامات تجارية إلى أفريقيا، حيث الحاجة ماسة إلى أدوية رخيصة الثمن. ونتيجة لذلك، كان تأثير الاتفاق محدوداً، وبقيت المكاسب التي حظيت بالإطراء في ذلك الحين، بعيدة المنال على وجه العموم. وسيظل الأمر ضرورياً بالنسبة لأنظمة الملكية الفكرية الوطنية والدولية، بما فيها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، أن تبقى قيد الاستعراض حتى تراعي احتياجات الفقراء مراعاة تامة، وأن تراعي كذلك المسائل الأوسع نطاقاً التي تتعلق بالتنمية والتحديات التي يطرحها تغير المناخ.

٧٦ - وتبقى هنالك إمكانات هائلة لم تُستثمر بعد، لاستغلال العلم والتكنولوجيا من أجل معالجة مختلف أوجه الفقر. وينبغي على البلدان المتقدمة النمو رفع الحوافز المقدمة إلى القطاع الخاص، بما فيها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من أجل تزويد الدول النامية بالتكنولوجيا، لاسيما التكنولوجيات التي يمكن أن تساهم في الحد من الفقر والجوع. ومن الضروري أن تتوسع في جميع الاتجاهات، الأشكال المبتكرة للدعم الشعبي المقدم إلى البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات التي من شأنها معالجة الفقر والجوع. ويجب أن تراعي ترتيبات حماية الملكية الفكرية، بما فيها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، وأن تطبّق بمرونة فيما يتعلق بالتكنولوجيات التي يمكن أن تساهم في الحد من الفقر والجوع والأمراض.

حاء - صوت ومشاركة البلدان النامية في الإدارة العالمية

٧٧ - تتوقف فعالية وشرعية المؤسسات العالمية القائمة التي تتخذ القرارات على جداول أعمالها وقراراتها التي تعكس على النحو المناسب، احتياجات وقضايا غالبية البلدان التي تتأثر بعملها. وقد اتخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعض الخطوات، إلا أنّهما بحاجة إلى اتباع تدابير ملموسة لتحسين صوت البلدان النامية وتمثيلها. و من شأن التمثيل الأوسع نطاقاً للبلدان النامية في المؤسسات العالمية، أن يفضي إلى اعتراف أفضل باحتياجاتها الخاصة وإلى نظام من الإدارة العالمية، أكثر إنصافاً، ومقبول على نطاق أوسع ويتسم بالعالمية والشرعية. وهذا من شأنه، في المقابل، أن يساهم في نظام مالي أكثر استقراراً وتترتب عليه آثار تتمثل في تعزيز رفاه الجميع.

ثالثاً - الاستنتاج

٧٨ - وجسد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية درجة غير مسبوقه من الالتزام بتنفيذ توافق الآراء حول سياسات وممارسات التنمية الذي انبثق عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، قامت طائفة واسعة من المشاركين والمبادرات بشكل متزايد بنقل تلك الاتفاقات إلى حيز التطبيق. وقد بدأت نتائج تلك الجهود تتجلى في العديد من البلدان النامية وفي كثير من أبعاد التنمية. وعموماً، فإن الاستراتيجية العامة، الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي توافق آراء مونتيري وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١٠) ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعد استراتيجية ناجحة. والعديد من المبادرات والإجراءات التي انصب الاهتمام عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية وفي مناسبات أخرى بدأت تسفر عن نتائج إيجابية.

٧٩ - وتوحي الإنجازات السابقة بأن هناك مبرراً للغبطة إلى درجة معينة ودافعاً للتفاؤل. ولكن مع ذلك، لا يسعنا إبداء الرضا لأن الإنجازات السابقة لم تحقق ما كان بإمكاننا تحقيقه وما يجب علينا تحقيقه وما التزم المجتمع الدولي بتحقيقه. فالعديد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، لا تنفذ سوى بصورة جزئية؛ ولا يزال هناك العديد من التحديات الراسخة منذ زمن طويل والتي بدأت تتبدى بشكل أوضح. كما استجدت ضغوط جديدة. ولا بد أن تدرك جميع الأطراف الفاعلة وتقر بأنه على الرغم من جميع إنجازاتها فإنها لم تف تماماً بجميع التزاماتها السابقة.

٨٠ - وبما أن مسار العمل الحالي قد أثبت فعاليته، فيجب عدم الاكتفاء بالمضي فيه فحسب بل والعمل على تسريعه. ويجب أن يبقى التركيز على التنفيذ؛ وبما أن السياسات والبرامج الناجحة أثبتت فعاليتها، شأها شأن المشاريع الرائدة والمشاريع ذات الأثر السريع والمبادرات الأخرى ذات النطاق المحدود فإنه يجب توسيعها كلما وحيثما كان ذلك مناسباً. ويجب على كافة الأطراف الفاعلة اغتنام الفرصة للبناء على هذه النجاحات لأن التقدم الذي يحرز بشق الأنفس غالباً ما يبقى هشاً ويسهل فقده وخصوصاً في البلدان الأفقر. ويتعين على الحكومات بوجه خاص، فرادى أو بصورة جماعية، أن تستفيد من البيئة الاقتصادية العالمية المواتية حالياً لتدعيم التحسينات الأخيرة والحفاظ عليها من خلال العمل بهمة على تجديد التزامها حيال الطائفة العريضة من الأنشطة المترابطة التي ستمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتجسيداً لتلك الروح، فإن كل مشارك مدعو

(١٠) تقرير حول مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

لأن يحتفي بافتتاح الاستعراض الوزاري السنوي من خلال إعلان التزام واحد محدد على الأقل يساهم بطريقة مباشرة وملموسة في الحد من الفقر والجوع.

٨١ - وتوفر الاستعراضات الوزارية السنوية قاعدة ينطلق منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لرصد وحفز تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية بتعزيز المساءلة على كافة المستويات. ويلزم دعم الاستعراضات بزيادة التفاعل مع الأنشطة المنفذة على المستويين الإقليمي والوطني. ومن ثم ينبغي للدول الأعضاء النظر في إجراء استعراضات وزارية إقليمية، علاوة على العروض الوطنية الطوعية، لتكون بمثابة الأسس لعملية أوسع تؤدي إلى إجراء استعراضات وزارية سنوية في المستقبل.